

الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي

Islamic instruments and their role in financing the agricultural sector

عائشة بوثليجة¹، حموزروقي أمال²

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر) ؛ ai.bout@yahoo.com

المركز الجامعي احمد الونشريسي بتيسمسيلت (الجزائر)؛ hammouzerouki@hotmail.com

hammouzerouki@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/10/05 تاريخ القبول: 2018/11/26 تاريخ النشر: 2018/12/15

الملخص:

لقد تنامي إصدار و تداول الصكوك الإسلامية بشكل سريع، ويعود ذلك إلى دور الصكوك في تمويل المشاريع والقطاعات الاقتصادية، بدليل أن هناك الكثير من التجارب الناجحة في هذا المجال، حيث بلغت قيمة الصكوك المتداولة 3 تريليون دولار. وهناك عدة أنواع للصكوك من حيث طبيعة التمويل ومن حيث آجال التمويل، كما يمكن تداول هذه الصكوك بين الأفراد إذا أرادوا ذلك. لذلك سنحاول من خلال هذا البحث أن نبرز إمكانية مساهمة الصكوك الإسلامية في دعم قطاع الزراعة- الذي يتميز بنقص التمويل وصعوبته وارتفاع المخاطر- من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

كلمات مفتاحية: الصكوك الإسلامية ، التمويل الإسلامية ، الصكوك الزراعية، قطاع الزراعة.

تصنيفات JEL: Q14، R51

Abstract:

The issuance and circulation of Islamic sukuk has grown rapidly, due to the role of Sukuk in the financing of projects and economic sectors, as evidenced by the fact that there are many successful experiences in this area, with the value of Sukuk traded \$ 3 trillion. There are several types of Sukuk in terms of the nature of funding and in terms of funding periods, and these instruments can be traded among individuals if they so wish. In this research, we will attempt to highlight the potential contribution of Islamic sukuk to support the agricultural sector - characterized by funding shortfalls, difficulties and high risks - in order to achieve food security.

Keywords: Islamic Sukuk; Islamic Finance; Agricultural Instruments; Agriculture Sector.

Keywords: keywords; keywords; keywords; keywords; keywords.

JEL Classification Codes: Q14، R51

¹ د. حموزروقي أمال ؛ hammouzerouki@hotmail.com

مقدمة

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات التي تعاني مشكل التمويل، كونه يعاني من المخاطر التي تحيط به خاصة في الدول النامية، سيما وأن الكثير من أصحاب الحيازات الصغيرة لا يقومون بعملية التأمين لمحاصيلهم الزراعية ما يسبب عزوفا عن منح القروض للمزارعين مضرا لحجم المخاطر التي تميز القطاع، كما يعاني المزارعون من عدم استجابة البنوك لطلبات الاقتراض، وفي هذا السياق اعتمدت الجزائر مجموعة من السياسات التمويلية وسياسات الدعم، إلا أن أداء هذا القطاع مازال متواضعا مقارنة بحجم النفقات التي خصصتها، ورغم ذلك مازال المزارع يعاني من مشكل التمويل لأن المستثمرين دائما يفضلون القطاعات الأقل مخاطر، كما أن المصارف تشترط ضمانات لمنح القروض من باب الحيطة، وسنحاول من خلال هذه الورقة أن نطرح بديلا تمويليا لقطاع الزراعة يقوم على مبدأ المشاركة في الغنم والغرم ألا وهو الصكوك الإسلامية الزراعية التي يمكن أن تستعمل في كافة مراحل العملية الإنتاج الزراعية.

إشكالية البحث:

كيف يمكن أن تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي.

أهمية الدراسة :

تظهر أهمية الموضوع من خلال هذه الدراسة إلى إبراز إمكانية اعتماد الصكوك الإسلامية - أداة تمويل جديدة في الاقتصاد الوطني- لتمويل قطاع الزراعة كقطاع مهم لتحقيق الأمن الغذائي من جهة، وسعي الحكومة إلى التنوع الاقتصادي في ظل تراجع مواردها النفطية من جهة ثانية ، والتشجيع على الاستثمار وحشد الموارد المالية لمختلف فئات المجتمع.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النقاط يمكن إيجازها فيما يلي:

- إبراز أهمية اعتماد الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل الإسلامي .
- تصور إطار للتمويل بديل عن التمويل الزراعي التقليدي .
- إبراز أهم صيغ التمويل الزراعي التي يمكن أن تعتمد في الاقتصاد الوطني.
- الخروج بمجموعة من التوصيات حول كيفية اعتماد الصكوك الإسلامية في الاقتصاد الوطني.

الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات التي اعتمدت إمكانية اعتماد الصكوك الإسلامية لتمويل الاقتصاد: من بينها

- شعيب يونس - دور الصكوك الإسلامية في تمويل القطاعات الاقتصادية- طرقت هذه الدراسة إلى مفهوم الصكوك الإسلامية ، أهميتها وأنواعها، كما استعرضت الدراسة كل قطاع وأنواع الصكوك التي تناسبه بشكل عام دون التفصيل في ذلك.
- ثابت علي - أفني مايا - دور الصكوك الإسلامية في التمويل - تجربة السودان والأردن ما المستفاد بالنسبة للجزائر . ركزت الدراسة على عرض تجربتي السودان والأردن كأدوات تمويل وما تحقق من جراء ذلك. حيث ركزت الدراسة على عرض مفهوم الصكوك الإسلامية وأنواعها ، ثم إلى إصدار الصكوك ومخاطرها، كما تناولت الدراسة مختلف أنواع الصكوك المتداولة في السودان والهدف من إصدار وكذا أحكام تداولها، وفي الأخير عرضت التجربة الأردنية في مجال تداول الصكوك والقوانين التي تحكمها.

وفي بحثنا هذا حاولنا أن نبرز دور الصكوك في تمويل قطاع الزراعة كبديل عن التمويل التقليدي الذي لا يراعي خصوصية القطاع الزراعي ومخاطره ، وعرض نوع الصكوك التي تناسب كل جانب من هذه الجوانب وإسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري ، في ظل المحاولات القائمة نحو الاتجاه إلى التنوع الاقتصادي .

أولا. مفهوم التمويل الزراعي من منظور تقليدي

يتميز قطاع الزراعة عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى بعدة خصائص ينعكس أثرها على مدى إقبال المستثمرين على توظيف أموالهم في المشروعات الزراعية إذ يواجه الإنتاج الزراعي العديد من المخاطر واللايقين في مراحل الإنتاج المختلفة متمثلاً ذلك في التغيرات الجوية من حرارة وصقيع ورياح وأمطار وجفاف، فضلاً عما يتعرض له ذلك الإنتاج من الإصابة بالآفات الزراعية المختلفة الحشرية والفطرية والفيروسية بالإضافة إلى احتمالات التعرض للأضرار الناتجة عن الفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى وغيرها من مخاطر التسويق والنقل والتخزين، ويزيد مستوى المخاطرة في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، لذلك يعتبر التمويل الزراعي عنصراً مهماً لتشجيع القيام بالمشاريع الاستثمارية إلا أن هناك صعوبة نظراً لحجم المخاطر التي تناولناها.

1. مفهوم وأهمية التمويل الزراعي:

يعتبر التمويل عنصراً مهماً في تحقيق وفرة رأس المال للمزارع وزيادة القدرة الإنتاجية، مما ينعكس على مستويات معيشتهم وتحسين دخول المزارعين الصغار ومساعدتهم على البقاء في مزارعهم ويشير الإقراض الزراعي إلى الاحتياجات التي تتطلبها المزرعة أو المزارع لتلبية وتنفيذ برامجها الإنتاجية، خاصة في ظل القيود التي تحدث في ظل أوضاع التضخم والتزايد في الاستخدام التكنولوجي ف العمليات الزراعية.¹ (سوزان وفيق العاني، 2005، ص164)

أ. أهمية التمويل الزراعي:

يمكن تلخيص أهمية التمويل الزراعي فيما يلي² (رحمن حسن الموسوي، 2013، ص160)

- تشجيع مبادرات إقامة مشروعات زراعية كبيرة: حيث أن المشروعات الكبيرة تحتاج إلى وفرة رأس المال، وغالباً لا تتوفر رؤوس الأموال الكبيرة لدى أصحاب هذه المشروعات، الأمر الذي يتوجب الاستعانة بالاقتراض من المصارف أو الأفراد بإصدار سندات مقابل فوائد وينسب معينة تدفعها هذه المشروعات إلى الدائنين عند حلول موعد الدفع.
- التشجيع على زيادة الإنتاج: لأن توفير الأموال اللازمة تساهم في زيادة الإنتاج الزراعي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العوائد المتحققة من خلال توسيع العمليات الإنتاجية.
- الإسهام في استثمار رؤوس الأموال المدخرة: حيث يميل الأفراد دائماً إلى ادخار جزء من أموالهم التي لا تشجعهم على إقامة المشروعات التي تحتاج إلى كميات من رأس المال أو قلة خبرتهم في عمليات الاستثمار أو غير ذلك، فيساعدتهم الائتمان على جمع مدخراتهم الصغيرة فتكون الفائدة التي يخلقها ذات حدين، حيث يستفيد أصحاب المدخرات الصغيرة في زج مدخراتهم في مشروعات استثمارية كبيرة، وخلق فرص للمزارعين الذين لا يملكون المال الكافي للقيام بتلك الاستثمارات.
- تشجيع الادخار: كون الائتمان يساعد على خلق فرص استثمارية لرؤوس الأموال الفائضة عن حاجة أصحابها، فهذا يشجع الأفراد على عملية الادخار للأموال المتأتية من استثمار المدخرات التي تشجع الآخرين عن التنازل عن أموالهم الحاضرة لقاء أموال يحصلون عليها في المستقبل.

ب. مصادر الائتمان الزراعي:

تتعدد مصادر الائتمان ويمكن إيجازها فيما يلي³ (رحمن حسن الموسوي، 2013، ص156)

- 4- اقتراض من الأفراد: حيث يتجه الكثير من المنتجين الزراعيين إلى الاقتراض من التجار والسماسرة، وهم أكثر دراية بنشاط المستثمرين الزراعيين وظروفهم، لذلك هم أكثر معرفة باحتياجات المزارعين من القروض.
- 4- اقتراض من ملاك الأراضي: أحياناً يقوم ملاك الأراضي بتقديم القروض اللازمة إلى مستأجريهم من المزارعين، ولكنهم لا يقدمون قروضا للمزارعين إلا حسب ما تقتضيه مصالحهم بالدرجة الأولى بغض النظر عن مصلحة المزارعين.

-الاقتراض من تجار الحاصلات: يضطر أحيانا كثيرا من تجار الحاصلات بالقيام بتقديم القروض إلى المزارعين بشروط معقدة، باعتبار قروضهم بمثابة شراء للمحاصيل الزراعية وهي في بداية النمو أي البيع على الأخضر وذلك بأسعار زهيدة مستغلين ضيق حالهم المالية.

- الاقتراض من البنوك التجارية: في الكثير من الأحيان يقوم المزارعون بالاقتراض من البنوك التجارية وذلك لضخامة إمكاناتها المالية، وهي القروض تكون لأجل طويلة ومعدل فائدة أقل مما هي عليه في مصادر الإقراض الأخرى. وتتسم الزراعات المتقدمة بشبكة من المصارف والمؤسسات الإقراضية الزراعية لتسهيل عملية الإنتاج الزراعي، كما يعتمد الإقراض الزراعي الحكومي على المخصصات التي تنفقها الدولة من خلال الميزانية العامة من خلال المصارف الزراعية الرسمية والمؤسسات المرتبطة بالنشاط الزراعي وذلك بصورة عينية أو نقدية.⁴ (سوزان وفيق العاني، 2005، ص 166).

- الاقتراض من شركات التأمين: حيث تسعى هذه الشركات إلى استثمار المبالغ المتجمعة لديها أو جزء منها في القطاع الزراعي، وغالبا ما تكون هذه المبالغ في شكل قروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل وخاصة لكبار المزارعين متجنبة صغار المزارعين. - الاقتراض من الجمعيات التعاونية: قد يلجأ كثير من المزارعين إلى الاقتراض من الجمعيات التعاونية المتخصصة في التسليف والتمويل الزراعي، أو قد تكون بصورة تعاونية، وهي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح بل هدفها الأساسي هو خدمة أعضائها التعاونيين.

2. صعوبة التمويل الزراعي:

يعتبر التمويل من العناصر المهمة لقيام الاستثمار في القطاع الزراعي، إلا أن تميز قطاع الزراعة بدرجة عالية من المخاطرة و عدم المعرفة أو اللائقين من نتائج أي نشاط إنتاجي وذلك بسبب ارتباط عمليات الإنتاج في هذا القطاع بالعوامل الطبيعية التي يقف الإنسان عاجزا عن مجابهتها، وهذا ما يجعل عملية الإقراض أو التسليف الزراعي صعبة وهذا للأسباب التالية⁵: (جواد سعد العارف، 2009، ص 87)

-الأول: إن الضمان الأساسي لسداد القروض الزراعية هو الإنتاج النباتي أو الحيواني وهو عبارة عن محاصيل بيولوجية غير مضمونة في مراحل نموها للأسباب التي ذكرناها، كما أنها قد تتعرض للتلف أثناء خزنها ونقلها. - الثاني: إن أسعار المحاصيل الزراعية تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض دون أن تستقر على حالة واحدة لمدة طويلة تبعث على الاطمئنان في أداء السلفة عند الأجل المحدد. - الثالث: حاجة الإنتاج في قطاع الزراعة لحجم تمويلي كبير نسبيا ولمدة زمنية طويلة نسبيا في الكثير من الأحيان لتغطية عوائد هذا التمويل يزيد من صعوبة هذا الأخير.

ثانيا: الإطار النظري للتمويل الإسلامي

1. مفهوم التمويل الإسلامي:

يعرفه منذرقحف: على أنه "ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبينه الأحكام الشرعية".⁶ (منذرقحف، 2004، ص 12)

يعرفه محي الدين القرة داغي على أنه "إعطاء المال من خلال إحدى صيغ الاستثمار الإسلامي من مشاركة أو مضاربة أو نحوه". ولكن هذا التعريف ضيق نوعا ما لأنه يبين التمويل هو مجرد إعطاء للمال نقدا دون النظر إلى العوائد التنموية الأخرى كمل أن هذا التعريف لا ينطبق على كل القطاعات الاقتصادية.

أما محمد البلتاجي يعرفه على أنه "تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".⁷ (ميلود زيد الخير، 2011).

عرفه فؤاد السرطاوي بأنه: "أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري، كما عرفه الصديق طلحة مفهوم

د. عائشة بوثلجة، د. حموز روقي أمال الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي

التمويل الإسلامي بأنه: "يشمل إطاراً شاملاً من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية. وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصراً أساسياً لتنظيم العلاقات المالية، وذلك مع التأكيد بأن المال هو مال الله وأن البشر مستخلفون فيه وذلك وفق أسس وضوابط ومحددات واضحة مثل تنظيم الزكاة والإنفاق وضرورة استثمار المال وعدم اكتنازه⁸". (الصادق طه محمد رحمة، 2006، ص3)

كما يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه "تقديم خدمات مالية وفقاً للمبادئ الأخلاقية والشريعة وتقتضي الشريعة الإسلامية توجيه جميع المعاملات المالية نحو دعم الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية وأن يتقاسم مقدمو التمويل كلا من المخاطر والأرباح في الاستثمارات التي يمولونها، ولذلك يشجع التمويل الإسلامي أطراف المعاملة المالية على تقاسم المخاطر والأرباح، وتكون المعاملات مضمونة بالأصول أو قائمة على أساسها. ويحظر التمويل دفع التمويل الإسلامي دفع فائدة كما يحظر المنتجات المالية التي تتضمن قدراً مفرطاً من عدم اليقين ويستبعد الأنشطة التي تعتبر ضارة بالمجتمع⁹". (صندوق النقد الدولي، 2015)

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نصيغ التعريف التالي: التمويل الإسلامي هو توفير الموارد المالية لدعم أنشطة اقتصادية حقيقية مباحة شرعاً بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

2. أهداف التمويل الإسلامي:

يسعى التمويل الإسلامي إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت وهو ما تصبو إليه أهداف التنمية المستدامة. ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي: 10 (إبراهيم خليل عليان، 2014).

- حشد الموارد المالية والمدخرات بأساليب تتفق مع أحكام الشريعة، وترى أهمية ذلك في تجنب جمهور المسلمين حرمة اقتراف الربا، وكذلك حشد مدخرات ما كانت لتظهر لتستخدم في بنوك تتعامل بالربا.
- توظيف الموارد والمدخرات المجمعة في أوجه الاستثمار المختلفة قصيرة الأجل وطويلة الأجل وفقاً لأحكام الشريعة لفائدة أصحاب الأعمال.
- التركيز على البعدين الاقتصادي والاجتماعي معاً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توظيف الأموال ومحاربة الاكتناز ومن أبعاد هذه النقطة تسهيل جنى الزكاة، وتمويل المشاريع الاجتماعية.
- خلق تكافل بين أفراد المجتمع من خلال صيغ التمويل المعتمدة.
- تحقيق معدل النمو الاقتصادي.
- تحقيق ربح للمستثمرين وفقاً ليمتد الاتفاق عليه مسبقاً عند تمويل المشروع بإحدى صيغ التمويل الإسلامي.

كما أن التكاليف والعائد عن طريق التمويل الإسلامي يختلف عنه عن طريق التمويل التقليدي، حيث يركز التمويل الإسلامي على: 11 (أحمد ياسين عبد، عزيز اسماعيل محمد، 2013، ص 12)

- إن عدم التعامل بالفائدة يقلل من تكاليف الإنتاج التي تؤثر على أسعار السلع مما يحدث نقصاً في الطلب عليها .
- حصول صاحب المال على العائد العادل الذي يتكافأ مع المساهمة الفعلية في الإنتاج .
- عدالة التوزيع في الناتج وهذا تساعد على عدم تركيز الثروة بيد فئة قليلة مما يعرض الاستثمار للتغلب.
- يركز التمويل الإسلامي على أن يكون العمل هو المصدر الوحيد للكسب .
- تدعم الوعي الادخاري بين مختلف فئات المجتمع، مهما كان حجم الادخار.
- المساهمة في دعم قيام بالأنشطة الاستثمارية المباحة شرعاً.

ويمكن التمييز بين نوعين من التمويل في الاقتصاد الإسلامي هما التمويل التجاري والتمويل المالي. فنسعي عملية التمويل التي تكون فيها سلطة رب المال ضئيلة ويترك فيها القرار الاستثماري إلى الطرف المستفيد من التمويل بالتمويل المالي، بينما التمويل التجاري يكون في الحالات التي يتمتع فيها رب المال بكل صفات التاجر. ويمكن القول بأن التمويل التجاري يقوم على البيع، في حين أن التمويل المالي هو تعاون بين رأس المال والعمل. وأهم ما يميز بين النوعين أن الأول لا يمكن أن يحل محل الثاني لأنه لا يسد الحاجات التي من أجلها أُبيع التمويل المالي، ولأنه لا يستطيع استيعاب كل الظروف التي تطرأ على عمليات التمويل. بالإضافة إلى ذلك يوجد نوع آخر من التمويل في الاقتصاد الإسلامي قائم على التعاون والبر والإحسان، يسمى

بالتعاون والتعاوني أو التكافلي. فالتعاون والبر والإحسان خصال حثت عليها الشريعة الإسلامية من أجل وحدة المجتمع ومكافحة للطبقية والفقر فيه، ونلمس هذا النوع من التمويل في أموال الهبة والوقف والقرض الحسن.¹² (بوزيد عصام ، 2010، ص22)

3. خصائص التمويل الإسلامي:

- يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من الخصائص تجعله يتميز عن التمويل التقليدي، يمكن تلخيصها فيما يلي:
- أنه يحتوي العديد من صور وأشكال التمويل المتباينة فيما بينها .
- أنه تمويل حقيقي تقدم فيه بشكل فعلي الأموال والخدمات لطالها وليس تمويلا مصطنعا أو على ورق، كما أنه لا يقف عند حد عرض الأموال بل يحتوي على عرض الخبرات والمهارات .
- فالتمويل الإسلامي في صورته العديدة غير منفصل عن عملية الاستثمار الحقيقي.
- أنه خال من التعامل بالربا أي المداينة من خلال الفائدة
- أنه تمويل لأعمال مشروعة وأنشطة مشروعة فلا يجوز تقديم أي تمويل لمشروع ينتج سلعا أو خدمات أو يمارس في نشاطه أساليب محرمة وذلك ضمانا لسلامة النشاط الاقتصادي من الانحرافات وضمانا للموارد والأموال من أن تبذر في ما لا يفيد -
- العائد على الممول يتوزع بين عائد ثابت محدد وعائد نسبي محتمل وعائد غير مباشر (الثواب) حسب صيغة التمويل المتعامل من خلالها، معنى ذلك بالنسبة للمستثمر أنه أمام أشكال مختلفة من العبء الذي عليه تحمله نظير عملية التمويل، فقد يتمثل في تكلفة محددة ثابتة وقد يتمثل في حصة نسبية مما يتحقق من ناتج أو ربح.
- والتكلفة المحددة الثابتة قد تحتوي على عنصرين مدمجين هما مقابل ما حصل عليه مع إضافة بعض الأموال كما هو الحال في البيع المؤجل، وقد لا تحتوي إلا على العنصر المقابل لما حصل عليه فقط كما هو الحال في التمويل من خلال القرض.

4. مفهوم الصكوك الإسلامية :

أ. تعريف الصكوك الإسلامية:

لغة: تطلق كلمة صك على الكتاب الذي يكتب في المعاملات، والتقارير، وجمعه صكوك، أصك، صكاك وهو الوثيقة المكتوبة لإثبات الحق، فيقال صك الدين أو صك الملكية، للتدليل على وثيقة إثبات الدين وامتلاك الأشياء.¹³ (إبراهيم أحمد البسطويسى، 2009، ص31)

ويقال صك أي ضرب، والصكوك تعني عند العرب المسلمين الأرزاق ، أي عرفوها على أنها الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه ويكتب فيها الإنسان كذا وكذا من الطعام أو غيره.¹⁴ (محمد بن علي القرني، 2008)

والصك يعني كتاب، وأصله فارسي معرب وأصله جك، ومن بين معانيه اعتراف بمال مقبوض، أو وثيقة إثبات حق شواء كان مالا أو غيره من الممتلكات.¹⁵

أما اصطلاحاً : "التصكيك هو تحويل مجموعة من الأصول إلى وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو نشاطاً استثمارياً معيناً، وبعد تحصيل قيمة الصكوك، وقفل باب الاكتتاب، وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"¹⁶ (زياد جلا الدماغ، 2012، ص 68)

كما عرفه اتحاد المصارف العربية بمنتهى المصارف الإسلامية ببيروت -لبنان 2008 " التصكيك عبارة عن عملية تحويل الأصول المقبولة شرعاً إلى صكوك مالية مفصولة الذمة المالية عن الجهة المنشئة لها وقابلة للتداول في سوق مالية شريطة أن يكون محلها غالبه أعياناً، وذات أجال محددة بعائد غير محدد أو محدد ولكن ليس خالياً من المخاطر". وتعرف الصكوك حسب مجمع الفقه الإسلامي في مؤتمره الرابع سنة 1988 بأنها "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال بإصدار صكوك ملكية برأس مال على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه".¹⁷ (هناك محمد هلال الحنيطي، 2015، ص555)

ومن خلال هذه التعاريف يمكن توضيح مجموعة من السمات التي تتصل بعملية التصكيك، يمكن تلخيصها فيما يلي.¹⁸ (فتح الرحمن علي محمد صالح، 2008، ص6)

- التصكيك يمكن أن يؤثر بإطار زمني محدد.

د. عائشة بوثلجة، د. حموز روقي أمال الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي

- الذمة المالية المفصلة تعني نظريا وجود الشركة ذات الأغراض الخاصة SPV .
- تحديد العائد مسبقا بالنسبة للورقة لا يعني خلوها من المخاطر وبالتالي تبعدها عن السندات ذات الفائدة الثابتة والخالية من الخطر.

- ضرورة أن تكون الأصول محل التصكيك مقبولة شرعا والغلبة فيها للأعيان.
- القابلية للتداول في السوق المالية متى توفرت الشروط الشرعية المطلوبة للتداول .

ب. أهمية الصكوك الإسلامية:

تلعب الصكوك دورا هاما في الاقتصاد، ويمكن أن نلخص هذا الدور فيما يلي.¹⁹ (زياد جلال الدباغ، 2012، ص 69)
- تعد من الأدوات التمويلية المهمة لتنويع مصادر الموارد الذاتية، وتوفير السيولة اللازمة للمؤسسات والحكومات التي تحتاج إليها.

- إن وجود أوراق مالية إسلامية وتداولها (الصكوك الإسلامية) ينشط الأسواق المالية الإسلامية.
- تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة، وأدوات الدين العام.

- تساعد على النهوض بالاقتصاد الإسلامي لأن وجودها يزيل الحرج الدين عن أفراد المجتمع في التعامل بالربا.
- إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن تدابير السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي ما يسمح بامتصاص السيولة، مما يخفض معدلات التضخم.

وتلعب عملية التصكيك دورا مهما في العمليات الاستثمارية والتنمية الاقتصادية ويظهر هذا الدور من خلال ما يلي:²⁰ (أحمد فراس العواران، 2008، ص 346)

- تقوم الصكوك الإسلامية بدور هام في تعبئة الموارد التي كامن مكتنزة لدى الأفراد، وتشجيعهم على رفع معدلات ادخاراتهم واستثماراتهم. وبالتالي يمكنها توسيع قاعدة المستثمرين بهدف تجميع رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التوسع في النشاط لغرض الحصول على أصول جديدة، كما تخلق مواءمة بين آجال الأصول والالتزامات للحد من المخاطر.
- تتميز الصكوك الإسلامية بتنوعها مما يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية واسعة ومهمة في الاقتصاد.
- معالجة قصور التمويل الحكومي إذ تسهم الصكوك في نقل عبء تمويل ومخاطر التشغيل التجاري الخاصة بمشروعات البنية التحتية إلى عاتق القطاع الخاص.

- إتاحة فرصة لسد العجز في الموازنة العامة بتوفير موارد حقيقية غير مؤثرة سلبا على مستوى الأسعار.
- مساهمة التغيرات الدولية الحاصلة في سوق التمويل بغرض إرضاء المستثمر المحلي بدلا عن انتقاله لاستهلاك هذه الخدمات في الخارج وتأثير ذلك على ميزان العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات.
- تلعب الصكوك الإسلامية دورا مهما في الجانب الاجتماعي من خلال الصكوك الوقفية التي تهدف إلى استثمار أموال الوقف التي يهدف من خلالها الواقف لأمواله إلى فعل الخير ومساعدة الطبقة الاجتماعية الضعيفة.

ج. خصائص الصكوك الإسلامية :

تتميز الصكوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص تختلف من خلالها عن الأوراق المالية الأخرى، يمكن تلخيصها فيما يلي:²¹ (فتح الرحمن علي محمد صالح، 2008، ص 17)

- الصكوك عبارة عن وثائق تصدر باسم مالكيها بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكيها في الموجودات الصادرة بموجبها.
- يمكن تداول الصكوك الإسلامية لكن وفق الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها.
- تمثل الصكوك ملكية شائعة في موجودات قائمة أو يتعين إيجادها أو منافع ولا تمثل ديناً على مصدرها.
- الصك الاستثماري الإسلامي يعطي حاملا حصة من الربح إن وجدت.
- الصك الاستثماري الإسلامي يلزم صاحبه بتحمل مخاطر الاستثمار كاملة.
- الصك الاستثماري الإسلامي يخصص حصيلة الاكتتاب فيه للاستثمار في مشاريع أو أنشطة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وعادة يتم تحديدها مسبقا .

د. عائشة بوثلجة، د. حموز روقي أمال الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي

- استناد الصك على عقد شرعي يؤطر العلاقة بين أطراف عملية التصكيك.

4. أنواع الصكوك الإسلامية :

هناك مجموعة من الصكوك وفقا لصيغ التمويل الإسلامي المعمول بها، وهي على النحو التالي:

- أ. **صكوك المضاربة:** هي صكوك ذات عائد مالي غير محدد أو متوقع ، وهي " أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال المضاربة، وذلك بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية، مسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحمله منها يقاس وفقا لملكية كل طرف". فهي وثائق مشاركة تمثل مشروعات تدار على أساس المضاربة بتعيين المضارب من الشركاء لإدارة هذا النوع من الصكوك.²² (فتح الرحمن علي محمد صالح، 2008، ص 17)، وهناك نوعين منها:²³ (زياد جلال الدباغ، 2012، ص 103)
 - صكوك المضاربة المطلقة: وهي التي لا يخصص فيها حملة الصكوك مشروعاً معيناً، وإنما يدخل المضارب الصلاحيات في اختيار المشروع المناسب.
 - صكوك المضاربة المقيدة: وهي التي يخصص فيها حملة الصكوك مشروعاً معيناً أو مجالاً معيناً يستثمر فيه المضارب أموال المضاربة، ولا يحق له الخروج عنها وإلا اعتبر متعدياً، وتكون محددة بحسب عمر المشروع.
- ويعتبر باب صكوك المضاربة من الأبواب القابلة للتوسع من أجل توفير التمويل اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، سواء كانت في القطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري، كما يمكن تطبيقها من طرف القطاع العام، القطاع الخاص والقطاع الخيري.
- صكوك المشاركة: هي صكوك استثمارية تمثل ملكية رأس مال المشاركة، وهي متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وهي مشابهة لصكوك المضاربة، لكن الاختلاف الأساسي يتمثل في أن المال في صكوك المضاربة يكون كله من طرف (مجموعة أطراف)، بينما في صكوك المشاركة فإن الجهة المصدرة للصكوك تعتبر شريكاً لحملة الصكوك²⁴. وهناك نوعين من صكوك المشاركة²⁵: (زياد جلال الدباغ، 2012، ص 106)
 - صكوك المشاركة الدائمة: وهي مثل الأسهم حيث تكون آجال الصكوك دائمة في المشروع، والمكتتبون يشاركون الجهة المصدرة للصكوك طوال حياة المشروع.
 - صكوك المشاركة المؤقتة: وتمثل هذه الصكوك مشروعاً يكون محدداً بفترة زمنية معينة، ويمكن استرداد القيمة الاسمية أو السوقية لهذه الصكوك بالتدريج، ويحمل حملة الصكوك على جزء من القيمة الاسمية للصك في فترات توزيع الأرباح حتى يستردوا كامل القيمة الإسمية أو السوقية للصك والأرباح.
 - صكوك المراجعة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة، لتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحملة الأسهم"، وستصدرها الواعد بشراء بضاعة معينة بهامش ربح محدد، بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، وبعد تملك البائع وقبضه لغرض استخدام حصيلتها في تكلفة شراء البضاعة ونقلها وتخزينها، ويكتتب فيها البائعون لبضاعة المراجعة بعد تملكهم وقبضهم لها عن طريق الوسيط المالي الذي يتولى تنفيذ هذه العقود نيابة عن مالكي صكوك المراجعة²⁶. (معطي الله خير الدين، شريك رفيق، ص 241). ويمكن للشركات والحكومات إصدار صكوك المراجعة، بهدف تعبئة الموارد المالية لشراء أي سلعة، ويتم ذلك بأن يقوم وكيل عن حملة الصكوك بدور المشتري وعندما س يتم الامتلاك يبيعون ما تم شراؤه إلى الجهة الأمرة بالشراء (الشركة) وبالربح المتفق عليه.
- صكوك الإجارة: هي "صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاء متماثلة مشاعة في ملكية منافع أعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة أو تمثل عدداً ممثلاً من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي، وقد يتم إصدار صكوك التأجير على صيغة إجارة أو مشاركة في الإنتاج وقد تمثل حصة في أصول حكومية". ويمكن أن تصاغ من الإجارة خمسة أنواع من الصكوك وهي:²⁷ (أسامة عبد الحليم الجورية، 2009، ص 69)
 - صكوك ملكية الموجودات المؤجرة: هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة، أو موعود باستئجارها، أو وسيط مالي ينوب عنه، لغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك.

د. عائشة بوثلجة، د. حموز روقي أمال الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي

- صكوك ملكية منافع الأعيان: هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة عين موجودة، أو وسيط مالي ينوب عنه لغرض تأجير تلك العين، أو إعادة تأجيرها، واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.
- صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لغرض تأجير أعيان موصوفة في الذمة، واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين الموصوفة في الذمة مملوكة لحملة الصكوك.
- صكوك ملكية الخدمات من مصدر معين: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لغرض تقديم الخدمة من مصدر موصوف (كمنفعة التعليم من جامعة يتم تحديد مواصفاتها دون تسميتها)، واستيفاء الأجرة حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الصكوك.
- صكوك السلم: تطرح لجمع مبلغ لتسليمه إلى مورد لشراء سلع منه، تسلم بعد مدة، ويكون حق حامل الصك مؤجلاً إلى حين استلام السلع وبيعها، فتصفي الصكوك بالحصول على المبلغ الأصلي إضافة إلى الربح من بيعه للسلع، وهذه الصكوك لا يجوز تداولها، لأنه لا يجوز بيع السلم قبل قبضه من ناحية، ولأنها تمثل ديناً من ناحية أخرى.²⁸ (أحمد فراس العواران، 2008، ص 346)
- صكوك الاستصناع: هي وثائق يصدرها المشتري لعين يلزم البائع بتصنيعها بمواد من عنده، أو المؤسسة التي ينوب عنها لاستخدام حصيلتها في تصنيع هذه العين، وذلك بقصد الاستفادة من الفرق بين تكلفة تصنيع العين وثمان بيعها باعتبارها ربها لمالكي الصكوك، وقد تستخدم حصيلة الصكوك في دفع ثمن تصنيع العين في استصناع مواز بتكلفة أقل والاستفادة من فرق الثمنين باعتباره ربها لمالكي الصكوك، ويوزع ثمن العين المصنعة على حملة صكوك الاستصناع بعد قبضه، وقد توزع أقساط الثمن عند قبضها.²⁹ (أسامة عبد الحليم الجورية، 2009، ص 82)
- صكوك المزارعة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع للمزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول.³⁰ (فتح الرحمن علي محمد صالح، 2008، ص 17) والمصدر لهذه الصكوك هو مالك الأرض أو مالك منافعها، والمكتتبون هم المزارعون في عقد المزارعة (أصحاب العمل)، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة الزراعة، وقد يكون المصدر هو المزارع (صاحب العمل)، والمكتتبون أصحاب الأرض (المستثمرون) ويملك حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأرض.³¹ (زياد جلال الدباغ، 2012، ص 120)
- صكوك المساقاة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصداره لاستخدام حصيلتها في سقي الأشجار المثمرة والإنفاق عليها ورعايتها، على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمار وفق ما يحدده العقد.³² (عبد اللطيف بن عبد الحليم العبد اللطيف، 2012، ص 1028) وفي وثائق يصدرها مالكو مزارع أشجار الفاكهة لاستخدام حصيلتها في الصرف على هذه الأشجار ورعايتها وتعهدها بالري والتسميد والتقليم ومعالجة الآفات الزراعية ثم جني المحصول وبيعه أو تخزينه وتسويقه، ويقوم المكتتبون في هذه الصكوك بدور المساقى حيث تمول حصيلة الصكوك هذه الأنشطة، ويستحق حاملوها الحصة المتفق عليها من المحصول.
- صكوك المغارسة: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام الاكتتاب فيها في غرس أشجار على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.³³ (عبد اللطيف بن عبد الحليم العبد اللطيف، 2012، ص 1028) ومصدر هذه الوثائق هو مالك الأرض الصالحة لغرس الأشجار، والمكتتبون هم المغارسون في عقد المغارسة، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف غرس الشجر، وقد يكون المصدر هو المغارس (صاحب العمل)، والمكتتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرون)، ويستحق حامل الصك الحصة المتفق عليها من الأرض والشجر.

ثالثاً : إمكانية تمويل قطاع الزراعة عن طريق الصكوك الإسلامية

1. سياسات التمويل وبرامج دعم القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي:

لقد انتهجت الجزائر منذ بداية العقد الماضي مجموعة من السياسات في إطار تفعيل قطاع الزراعة وتحقيق التنمية من أجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في إنتاج بعض المحاصيل ولو نسبياً، وقد تمثلت هذه السياسات فيما يلي:

د. عائشة بوثلجة، د. حموز روقي أمال الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي

أ. مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

وقد خصص لهذا المخطط ما يعادل 65 مليار دينار في إطار مخطط التنمية الريفية. ويهدف إلى تطوير وتكثيف الزراعات قصد تحسين مستوى الأمن الغذائي واستغلال الأراضي استغلالاً جيداً، مع تشجيع صغار الفلاحين على الاستثمار ومنحهم فرص أكثر للاستثمار في القطاع الزراعي عن طريق الدعم الزراعي الممنوح عن طريق الإعانات والقروض لغرض تمكين وتحسين مستوى معيشة السكان عن طريق تغطية الاستهلاك بالإنتاج المحلي.³⁴ (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2000، ص71) وقد عرف قطاع الزراعة تقدماً معتبراً بفضل هذا المخطط والموارد المالية التي خصصتها له الدولة ويظهر ذلك من خلال توسع مجالات الإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي وخلق مناصب شغل.

ب. البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009):

لقد جاءت هذه السياسة مكملية للجهود التي بذلتها الدولة في البرامج السابقة من أجل النهوض بالقطاع الزراعي والريف وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع بين فئات المجتمع، بفضل الموارد المالية التي خصصتها الحكومة وقد تحققت نتائج إيجابية فيما يتعلق بنمو الناتج الزراعي واستصلاح الأراضي وخلق مناصب شغل. وذلك من خلال:³⁵

- تحسين نتائج الاستثمارات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد.
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها ولاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية.
- الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية.
- تحسين محيط الاستثمارات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية، وترقية منظومات الضبط المني، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها.
- ترقية الصادرات الزراعية ولاسيما منها المنتوجات المحلية والزراعية البيولوجية وحمايتها.
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الزراعي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الزراعي بضمن ترتيب الحماية الاجتماعية.
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها.

ج. سياسة تجديد القطاع الزراعي والريفي (2009-2014):

لقد خصصت الدولة لهذه السياسة غلاف مالي يقدر بـ 200 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 3 مليار دولار سنوياً، وقد جاءت هذه السياسة استكمالاً للجهود السابقة وذلك عن طريق.³⁶ (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2000، ص82)

- منح صيغ إعادة حيوية متقدمة للمناطق الريفية بواسطة تقوية النشاطات الاقتصادية واستغلال الإمكانات الطبيعية والبشرية للنهوض بقطاع الإنتاج الزراعي الاستراتيجي.
- خلق الديناميكية ضمن المناطق الزراعية بإعطاء الأفضلية للشراكة.
- اقتراح إجراءات مرافقة تسمح بإعادة توجيه جهود الاستثمار وترقية نشاطات اقتصادية جديدة عن طريق إشراك المهارات في الأقاليم الريفية.
- الاهتمام بالدور الحاسم للفاعلين في ديناميكية القطاع الزراعي ومنحهم إطاراً للتشاور والشراكة وطرقاً لتسهيل التمويل.
- لتحقيق مجموعة من الاستراتيجيات، أهمها:
- التحسين المستدام للأمن الغذائي؛
- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛
- مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

وبفضل هذا البرنامج حققت الجزائر نتائج هامة تمثلت في تصنيف الجزائر الثالثة عربياً من حيث الإنتاج الزراعي سنة 2015، وتم إنجاز حوالي 10000 مشروع جوازي وقد تمكنت الجزائر بتطبيق هذا البرنامج من تحقيق الهدف الأول من أهداف برنامج الألفية للتنمية الذي وضعته الأمم المتحدة بالقضاء على الفقر المدقع سنة 2013 ولكن هذا الحكم ليس مطلقاً كما سنرى لاحقاً.

د. عائشة بوثلجة، د. حموز روقي أمال الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي

د. البرنامج الخامس 2015-2019:

خصصت الحكومة لهذا البرنامج 300 مليار دينار سنوياً، لتطوير ودعم المكننة المتخصصة ووسائل المرافقة وآلات الغرس والقطف والري من أجل عصرنة المستثمرات الزراعية كخيار لتحقيق الأمن الغذائي، وتعتمد الحكومة الجزائية من خلال هذا المخطط الوصول إلى مليوني هكتار من الأراضي الزراعية المسقية في أفق 2019 مقابل مليون ومائة ألف هكتار ورفع المساحة المسقية في شعبة الحبوب إلى 600000 هكتار مقابل 200000 سنة 2014³⁷، كما تعتمد الوصول إلى إنتاج 20000 طن سنوياً من الأسمك في المزارع المائية وقد تم إبرام اتفاقية بين الغرفة الوطنية للصيد البحري والغرفة الوطنية للفلاحة للوصول إلى هذا الهدف. وبهذا تصدرت الجزائر المرتبة الثالثة عربياً من حيث الانتاج الزراعي بعد السودان مصر³⁸ (عائشة بوثلجة، 2016-2017، ص 284)

رغم السياسات التي اعتمدها الحكومة لدعم قطاع الزراعة ورفع حجم الإنتاج الزراعي إلا أن الفجوة الغذائية ما زالت في ارتفاع مستمر حيث بلغت سنة 2015 حوالي 5 مليون طن من السلع الأساسية، من جهة ثانية فإن تراجع الموارد المالية للدولة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات فإن الدولة لن يكون بإمكانها الاستمرار في تقديم الدعم الذي قدمته لما يقارب العقدين، وهو ما سيؤثر سلباً على قطاع الزراعة من ناحية التمويل في ظل المخاطر التي يتميز بها هذا القطاع من جهة، وقلة المصارف والمؤسسات التي تقدم التمويل الزراعي.

لذلك سنحاول أن نضع تصور من أجل تمويل قطاع الزراعة عن طريق الصكوك الإسلامية ونعتبر هذه التجربة ناجحة في السودان، وفي هذا السياق سنركز على أربع صيغ أساسية للتمويل الإسلامي عن طريق الصكوك.

2. آلية اعتماد الصكوك الإسلامية في تمويل قطاع الزراعة في الجزائر

يمكن تمويل المشاريع الزراعية بصكوك المزارعة، المغارسة، المساقاة أو السلم ويمكن المزج بين بعضها، ويجمع هذه الصكوك أن حصيلة إصدارها تمويل النشاط الزراعي مقابل حصة عينية من الناتج أو المحصول يستحقها حملة الصكوك، فهذه الصكوك تصدر على أساس عقود المشاركات الزراعية، التي يملك فيها أحد الشريكين الأرض أو الشجر ويقدمها باعتبارها حصة مشاركة عينية، ويقدم الشريك الآخر التمويل اللازم للمشروع الزراعي، ومقتضى عقود المشاركة الزراعية هو قسمة الناتج أو المحصول، ويتحمل كل من الشريكين مخاطر هذه المشاركة، وليس فيها قسمة ربح أو توزيع خسارة بالمعنى المفهوم في شركات الأموال.

أ. أهمية اعتماد صيغ التمويل الإسلامي في تمويل قطاع الزراعة :

تتمثل أهمية اعتماد الصكوك الإسلامية في تمويل قطاع الزراعة فيما يلي 39:

- توفير مصدر مالي: معظم المؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة وحتى الفلاحين الأفراد عادة ما يمتلكون الأراضي ولديهم الرغبة للعمل والاستثمار فيها، إلا أنه ينقصهم التمويل اللازم للقيام بذلك، فتقوم البنوك الإسلامية بتقديم التمويل المطلوب لهم لشراء البذور والأسمدة ووسائل جلب المياه ومختلف الآلات اللازمة للاعتناء بالمزروعات وفق أحد الصيغ الخاصة بهذا القطاع.

- توفير المياه: إضافة إلى نقص المال فإن مشكل المياه يعد ثاني عوائق القطاع الزراعي الذي تعمل هذه الصيغ على توفيره إما بجلبه من مناطق توافره أو استخراجها من باطن الأرض أو من خلال تحلية مياه البحار حتى تمكن أصحاب هذه المشروعات من سقي مزارعهم وحقولهم واقتسام عوائدها.

- توفير الأراضي: التملك الجزئي للأراضي من طرف ملاكها الغير قادرين على خدمتها أو الغير مهتمين باستثمارها للشباب العاطل أو خريجي كليات الزراعة أو المؤسسات الفلاحية التي لا تتوفر لديهم الأراضي الكافية للقيام بنشاطهم مقابل القيام بزراعة مساحات أكبر والاعتناء بها وفق صيغة المغارسة وتقديم جزء من هذه الأراضي لهم وعوائد تتمثل في نسبة من الثمار ونسبة من الأشجار حسب ما تم الاتفاق عليه مسبقاً، كما تمكها أيضاً من استصلاح قطع الأراضي بتوفير مختلف المعدات والأسمدة اللازمة لذلك.

- التقليل من المخاطر: إن التمويل بالمزارعة المساقاة والمغارسة تستدعي دراسة دقيقة ومتخصصة بالزراعة للأرض من موقع ومناخ ونوعية البذور، وطبيعة الأشجار والأسمدة... الخ من قبل الممول وهذا لكبر حجم المخاطر التي يتضمنها هذا القطاع

د. عائشة بوثلجة، د. حموز روقي أمال الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي

التي قد لا يتمكن الفلاح من القيام بكل تلك الدراسات إضافة إلى المشاركة في الربح والخسارة وأثره على التقليل من حجم المخاطر

وتتمثل هذه العقود فيما يلي:

أ. صكوك المزارعة: تعتبر صكوك المزارعة أداة مالية جيدة لجذب التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الزراعية واستثمار الأرض الصالحة للزراعة بمشاركة القطاع الخاص والمؤسسات المالية، وقد ترفع الدولة من حصة حملة صكوك المزارعة حتى تكون حافزا لهم على استثمارهم في المشاريع الزراعية.

وتأخذ صكوك المزارعة صورتين على النحو التالي: ⁴⁰ (هشام أحمد عبد الحى، 2010، ص346)

- الصورة الأولى:

- المصدر لتلك الصكوك هو صاحب الأرض (مالكها أو مالك منافعها).
- المكتتبون فيها هم المزارعون في عقد المزارعة، أو يتم تكليف شركة زراعية محترفة للاستثمار الزراعي لصالحهم بأجرة أو بنسبة يتم الاتفاق عليها.
- حصيلة الاكتتاب هي تكاليف الزراعة.

- الصورة الثانية :

- المصدر للصكوك هو المزارع (صاحب الأرض أو شركة زراعية محترفة).
- المكتتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرون الذين اشترت الأرض بحصيلة اكتتابهم).
- يملك حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأرض، ويكون الإنتاج لهم أو عليهم وفق قاعدة الغرم بالغنم. ويمكن أن تأخذ صكوك المزارعة ما يتفق مع المضاربة ومنها ما ينفق مع المشاركة ، وهي على النحو التالي ⁴¹ :
- أن تكون الأرض والمدخلات من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الطرف الآخر بالعمل؛
- أن تكون الأرض وحدها من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الآخر بكل العمل؛
- أن تكون الأرض والعمل من طرف والمدخلات من الطرف الآخر؛
- أن تكون الأرض من طرف والمدخلات من طرف ثاني والعمل من ثالث؛
- الاشتراك في الأرض والمدخلات والعمل .

في ظل توفر مساحات زراعية واسعة غير مستغلة - قدرت المساحة الزراعية المتروكة في الاقتصاد الجزائري بـ 3065.54 ألف هكتار - من أجل استغلال هذه الأراضي البور يمكن أن تعتمد الحكومة هذه الصيغة بإصدار صكوك المزارعة، وتعرض على المؤسسات أو الجمهور الاكتتاب في هذه الصكوك، فإذا اكتتب المستثمرون في هذه الصكوك ودفعوا قيمتها انعقدت مزارعة بين الحكومة مصدرة الصكوك بصفتها مالكة الأرض الزراعية وبين جمهور المكتتبين في هذه الصكوك بصفتهم مزارعين لهذه الأرض بأموالهم ، ويتربط عن ذلك آثار عقد المزارعة ووجوب قسمة الناتج الزراعي حسب الاتفاق الذي تتضمنه نشرة إصدار صكوك المزارعة. وفي هذه الحالة يمكن للحكومة أن تضمن تمويل القطاع الزراعي من قبل الأفراد الذين يحرصون على رفع إنتاجية الأراضي الزراعية وتعظيم الغلة، من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن، وبهذا تتفادى الحكومة هدر المال العام الذي تنفقه أحيانا بشكل غير مبرر. وأحيانا أخرى يكون هناك تبديد للأموال من قبل المستفيدين.

و حصيلة الإصدار لصكوك المزارعة تمول مدخلات الزراعة من بذور ، عمالة ، أسمدة ، وبالتالي يكون المحصول الزراعي مملوكا للحكومة صاحبة الأرض وحملة الصكوك الذين مولوا زراعة الأرض بهذا المحصول، ويقسم الناتج حسب ما يتم الاتفاق عليه عند إصدار صكوك المزارعة. ⁴² (حسين حامد حسان، بدون تاريخ، ص 25)

ومن هنا نلاحظ أن صكوك المزارعة مهمة جدا لتمويل القطاع الزراعي في الجزائر واعتمادها للمحافظة على المكتسبات التي تحققت على مستوى هذا القطاع في غضون العقدين الأخيرين.

ب. صكوك المساقاة: يمكن للحكومة الاعتماد على صكوك السلم في تمويل القطاع الزراعي، وتعتبر هذه الصكوك أداة مناسبة جدا ، وهي معتمدة بشكل ناجح في السودان في تمويل القطاع الزراعي.

د. عائشة بوثلجة، د. حموز روقي أمال الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي

والمساقاة عقد يقوم على أساس القيام بمؤونة شجر أو نبات ، وهي عقد بين إنسان له إض شجرة وعامل، يقوم بموجبة العامل بالعناية بالأشجار سقاية وتقليما وحراثة، وإصلاح طرق الماء واستئصال الأعشاب الضارة ومقابل ذلك حصة من الثمار. وعليه يمكن الاعتماد على صكوك المساقاة من طرف الحكومة للمحافظة على مساحات واسعة من الغابات التي تتعرض للاعتداء البشري والظواهر المناخية ، مما أدى إلى تراجع مساحات الغابات في الاقتصاد الوطني، وكذلك الاعتناء بالأشجار المثمرة، والواحات التي تنتج التمور مع العلم أن الجزائر لها ميزة في إنتاج أجود أنواع التمور ، ففي حالة عجزها عن رعايتها وصيانتها بشكل مقبول يمكن للحكومة أن تصدر صكوك المساقاة ، وتكون الحكومة هي مالكة الشجر، وجمهور المكتتبين في الصكوك هم المساقون بأموالهم. وتتم عملية إصدار صكوك المساقاة بصورتين، هما :⁴³ (هشام أحمد عبد العي، 2010، ص 350)

- الصورة الأولى للتصكيك:

- المصدر لتلك الصكوك هو مالك الأشجار ، أو مالك منافعها.
- المكتتبون هم المساقون في عقد المساقاة ويتم تكليف شركة زراعية للعمل لصالح المشروع بأجرة أو نسبة حسب الاتفاق.

- حصيلة الاكتتاب هي حصيلة العناية بالشجر.

- الصورة الثانية للتصكيك:

- المصدر للصكوك هو المساق (صاحب العمل).
 - المكتتبون هم مالكو الأشجار أو مالكو منافعها.
 - ويستحق حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأشجار.
- ويجوز تداول صكوك المساقاة بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك وبدء النشاط إذا كان حملة الصكوك مالكي الأشجار ومنافعها. أما إذا كان حملة الصكوك هم المزمون بالعمل (المساقاة) فلا يجوز التداول بعد بدء صلاح الثمر.
- فإذا تم الاكتتاب في هذه الصكوك انعقدت مساقاة بين الحكومة المصدرة للصكوك - حالة امتلاكها لأشجار وهي عاجزة عن العناية بها وصيانتها- وبين المكتتبين وترتبت عليها آثار شرعية من حقوق وواجبات بين الحكومة مالكة الشجر وبين المكتتبين المساقين بأموالهم، والثمر الناتج في المساقاة مملوك للحكومة باعتبارها مالكة الشجر وحملة الصكوك الممولين لهذا الناتج. ويجب أن تتضمن نشرة إصدار الصكوك طريقة توزيع الناتج من الثمار بين حملة الصكوك ومصدرها.⁴⁴ (حسين حامد حسن، بدون تاريخ، ص 27)

ج. صكوك المغارسة:

- المغارسة عقد على غرس بعوض معلوم وتسمى أيضا المناصفة ، وقد اتفق الفقهاء على صحة المغارسة في الأشجار ، كأن يقول له : اغرس لي هذه الأرض نخلا أو عنباً ولك ذلك، وتجري عليها أحكام الإجارة.
- وصكوك المغارسة يمكن أن يصدرها مالك الأرض ، حكومة أو شركة أو فردا، بقصد استخدام حصيلتها في تسوية الأرض وإعدادها لزراعة الأشجار واستنباط مصادر المياه والآبار ، وإقامة شبكات الري والصرف وشراء الفسائل وعرسها في الأرض المتعاقد على تشجيرها على أساس عقد المغارسة ، واقتسام المساحات المغروسة حسب نشرة إصدار الصكوك. ويعد المكتتبون في هذه الصكوك مغارسين يستحقون حصة في مساحة الأرض المغروسة بالشجر بعد إثماره حسب الاتفاق . وتحدد نشرة الإصدار الصكوك مساحة الأرض وأوصافها ونوع الأشجار المطلوب غرسها، ومدة المغارسة والعوائد المتوقعة منها وطريقة تقسيم المساحات المزروعة. وفي هذه الصيغة :
- مصدر هذه الصكوك مالك الأرض الصالحة للزراعة كالدولة .
 - المكتتبون في الصكوك المغارسون بأموالهم ويستحقون حصة تحددها نشرة الإصدار من الأرض المغروسة بالأشجار بعد بلوغها سن الإثمار.
 - حصيلة الصكوك تمثل العمل الذي يقوم به المغارس أو البستاني، وتكون عوائد هذه الصكوك هي ثمن الحصة من الأرض المغروسة بالأشجار بعد بلوغها سن الإثمار.

د. عائشة بوثليجة، د. حموز روقي أمال الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي

- قد تقوم مؤسسة مالية وسيطية بتنظيم عملية الإصدار بصفتها وكيلًا عن المصدر مالك الأرض الموات، وقد تتولى مع ذلك إدارة الإصدار بنفسها أو بواسطة مدير استثمار تعينه وتحدد أجره، وقد تتولى مهام أخرى حسب ما تحدده مشرة الإصدار.⁴⁵ (أسامة عبد الحليم الجورية، 2009، ص 97)

ففي حال رغبة الحكومة في استصلاح الأرض الموات يمكنه إصدار هذه الصكوك من أجل غرسها - وفي هذا السياق يمكن للحكومة أن تقوم بغرس مجموعة لأبأس بها من الأشجار المثمرة كأشجار الزيتون، البرتقال، أشجار النخيل وغيرها من الثمار التي تلائم المناخ في الجزائر. وإذا اكتتب المستثمرون في هذه الصكوك انعقدت بينهم وبين الحكومة المصدرة للصكوك مغارسة يترتب عليها آثار مشاركة حملة الصكوك للحكومة مالكة الأرض في ملكية البساتين أرضا وشجرا، وفقا لما تقررده عقد المغارسة ونشرة الإصدار. ويمكن أن تباع الأرض المغروسة وتوزع حصيلة بيعها على حملة الصكوك باتفاق مع الحكومة مصدرة هذه الصكوك.

د. صكوك السلم:

تطرح صكوك السلم لجمع مبلغ لتسليمه إلى مورد لشراء سلع منه، تسلم بعد مدة، ويكون حق حامل الصك مؤجلا إلى حين استلام السلع وبيعها، فتصفي الصكوك بالحصول على المبلغ الأصلي إضافة إلى الربح من بيعه للسلع ومن هذا المنطلق يمكن أن تعتمد الحكومة هذه الأداة وهي ذات استعمال واسع في السودان، حيث تقوم بتمويل مراحل الإنتاج عن طريق الاكتتاب في الصكوك، ثم تشتري السلع المنتجة، ومن مزايا هذه الأداة:

- توفير التمويل الضروري للعملية الإنتاجية.
- تشجيع المزارعين على الإنتاج بشكل وفير دون خوف من المخاطر التي قد يواجهها.
- ضمان تصريف المنتج لأن الدولة هي التي تشتري السلع.

خاتمة:

تعتبر الصكوك الإسلامية من الصناعات المالية التي عرفت رواجًا واسعًا لقدرتها على توفير التمويل المناسب لكل قطاع، لذلك أصبحت معتمدة حتى في الدول الأوروبية وتعترف هذه الدول أمها أدوات ناجعة.

النتائج:

وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن صكوك المزارعات بأنواعها المختلفة تعد أداة جيدة لتوفير التمويل اللازم للأنشطة الزراعية بصورها المختلفة.
- الاكتتاب في الصكوك وهو تمويل يتحمل فيه الممولون - أي حملة الصكوك - جميع مخاطر الاستثمار مقابل حصولهم على نسبة من المحصول أو الأرض المغروسة وهذا مما يساعد على تنفيذ خطط التنمية الزراعية بشكل ناجح واستغلال جميع المساحات الزراعية وبكل عناية سعيا إلى ضمان وفرة في المحاصيل الموضوع العقد .
- وعليه يمكن الاعتماد على صكوك المزارعات وصكوك السلم كبديل عن القروض الزراعية ذات التكلفة العالية وتحمل المزارع كل المخاطر بمفرده، وعن الدعم الذي تقدمه الدولة وفي بعض الأحيان جدوى بسبب عدم الاكتراث للمال العام الذي يحمل الحكومة تقديم الدعم دون مقابل بعد ذلك.

ولكن ذلك يتطلب توفير المناخ الملائم لإصدار الصكوك وتداولها، وعليه لابد من :

✓ دراسة وتحليل التجارب السابقة في مجال الصيرفة الإسلامية، لصياغة الكيفية التي يمكن بها إصدار الصكوك الإسلامية، من حيث النوع والكم ومجال تخصيص هذه الصكوك، وتقييم النتائج التي توصلت إليها هذه التجارب خاصة الرائدة منها كماليزيا مثلا.

✓ على مستوى قانون القرض والنقد : وضع بنود خاصة بالصيرفة الإسلامية ومختلف عقود التمويل الإسلامي المتمثلة في الصكوك الإسلامية، ووضع ضوابط في المجال النقدي - إجراءات السياسة النقدية- وفقا لما يلائم التعامل بهذه الصكوك. واعتماد المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة المصرفية لتقييم مدى الالتزام بالضوابط التي تحكم التعامل بالصكوك.

✓ وعلى مستوى النظام المحاسبي لابد من جعل المؤسسات التي تتعامل بالصكوك الإسلامية متمكنة من تقييد عمليات تداول السلع والمنافع للصكوك الإسلامية وفقا لما يلائم التعامل بهذه الصكوك.

د. عائشة بوثلجة، د. حموز روقي أمال الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي

✓ على مستوى قانون الضرائب لابد من وضع أحكام خاصة بهذه الصكوك دون أجحاف أو إخضاعها لازدواجية الضرائب مما قد يسبب خسائر لحملة الصكوك.

✓ الاقتناع بضرورة اعتماد وإدراج الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية في ظل تدهور الموارد المالية الدولة من فترة إلى أخرى جراء ارتباط الاقتصاد الوطني بعائدات البترول التي تخضع لعوامل خارج نطاق الدولة، وتظهر هذه القناعة من خلال وضع تشريعات تحدد مختلف الجوانب المرتبطة بالتعامل بالصكوك وتداولها. كما يمكن للبنك المركزي أن يقوم بإصدار الصكوك للتشجيع على التعامل بها ونشر الوعي اتجاه هذه الأداة التمويلية.

✓ اعتماد تكوين متخصصين في مجال الصيرفة الإسلامية والتعامل بالصكوك الإسلامية، لضمان الممارسة الجيدة للصيرفة الإسلامية في ظل جهاز مصرفي تقليدي.

قائمة المراجع

- ¹ سوزان، وفيق العاني، 2005، علم الاقتصاد الزراعي، دار أسامة، الأردن، ص 164.
- ² رحمن، حسن الموسوي، 2013، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة، الأردن، 2013، ص 160.
- ³ نفس المرجع - ص 156.
- ⁴ سوزان، وفيق العاني، مرجع سبق ذكره، ص 166.
- ⁵ جواد، سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، الأردن، 2009، ص 87.
- ⁶ منذر، قحف، التمويل في الاقتصاد الإسلامي / البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004، ص 12.
- ⁷ ميلود، زيد الخير، "ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي"، الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع رهانات المستقبل على الموقع <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03>
- ⁸ لصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان التحديات والرؤى، الطبعة الأولى، السودان: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2006م، ص 3
- ⁹ صندوق النقد الدولي على الموقع <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2015/09/pdf/prasad>
- ¹⁰ إبراهيم، خليل عليان، "الاستثمار التمويلي التقليدي التمويل الإسلامي"، مؤتمر بيت المقدس، 2014.
- ¹¹ أحمد، ياسين عبد، عزيز اسماعيل محمد، "التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 12.
- ¹² بوزيد عصام، "التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح 2009.
- ¹³ 2010، ص 22.
- ¹⁴ إبراهيم أحمد البسطويسى، "إيداع الأوراق المالية في البنوك - ودعية الصكوك - دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي، مصر- الاسكندرية 2009، ص 31.
- ¹⁵ محمد بن علي القرى، كيف تتوافق الصكوك مع أحكام الشريعة الإسلامية، ورقة عمل مقدمة إلى
- ¹⁶ "المؤتمر السابع للهيئة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية"، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين 27-28 مايو 2008م.
- ¹⁷ انظر الموسوعة الفقهية.
- ¹⁸ زياد جلال الدماغ، "الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر- القاهرة، 2012، ص 68.
- ¹⁹ هناء محمد هلال الحنيطي، "دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية"، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 42، العدد 02، 2015، ص 555.
- ²⁰ فتح الرحمن علي محمد صالح، "دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية"، اتحاد المصارف العربية، ورقة عمل مقدمة لمنتدى الصيرفة الإسلامية ببيروت - لبنان، يوليو 2008، ص 6.
- ²¹ زياد جلال الدباغ - مرجع سبق ذكره - ص 69.
- ²² أحمد فراس العواران - الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي -، 2008، ص 346 على الموقع <https://books.google.dz/books?id=y8NADgAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=true>
- ²³ فتح الرحمن علي محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 17
- ²⁴ نفس المرجع السابق، ص 17.

- ²³ زياد جلال الدباغ - مرجع سبق ذكره- ض 103 .
- ²⁴ وزارة المالية السورية، وحدة إدارة الأوراق المالية الحكومية، ص12.
- ²⁵ زياد جلال الدباغ - مرجع سبق ذكره- ض 106،
- ²⁶ معطي الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، ملتقى دولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، 03 و04 ديسمبر 2012، ص241.
- ²⁷ أسامة عبد الحليم الجورية، "صكوك الاستثمار ودورها التنوي في الاقتصاد"، بحث لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، السعودية، 2009، ص69.
- ²⁸ أحمد فراس العواران، مرجع سبق ذكره، ص 346 .
- ²⁹ أسامة عبد الحليم الجورية - مرجع سبق ذكره- ص 82.
- ³⁰ فتح الرحمن علي محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص17.
- ³¹ زياد جلال الدباغ - مرجع سبق ذكره- ص 120.
- ³² عبد اللطيف بن عبد الحليم العبد اللطيف، "صكوك الاستثمار" رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2012، ص 1028.
- ³³ نفس المرجع السابق، ص 1028 .
- ³⁴ .. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام المالدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000، ص71 .
- ³⁶ نفس المرجع السابق، ص82.
- ³⁷ البرنامج الخماسي 2015-2019 الأولوية للقطاعات المنتجة، على الموقع: www.aps.dz 02/02/2016
- ³⁸ عائشة بوجلجة، دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي، 2016-2017، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، ص 284.
- ³⁹ فرج الله أمال " صيغ التمويل الإسلامية " على الموقع <http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/ferdjahlemcte/cv.html> .
- ⁴⁰ هشام أحمد عبد الحي، الصناديق والصكوك الاستثمارية الإسلامية، منشأة المعارف، مصر، 2010، ص346
- ⁴¹ أمال فرج الله، مرجع سبق ذكره.
- ⁴² حسين حامد حسان، أدوات التمويل الإسلامية الصكوك بديلا عن القرض بفائدة، الهيئة الشرعية العليا للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، بدون تاريخ، ص 25.
- ⁴³ هشام أحمد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 350 .
- ⁴⁴ حسين حامد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 27.
- ⁴⁵ أسامة عبد الحليم الجورية، مرجع سبق ذكره، ص 97.